

منه اذ يرتبط بين المتعلق منه والمتعلق اليه ما تقدم ان ما قبلها بتدبير التصنيف ان قوله من سلوبه اي من
اذ في المختار السلوب هو الفاعل والمراد بالفاعل النوع من الكلام فالجمله واحتمل ان يكون نوعا واحدا
نوعا واحدا من الكلام متساويا على خط واحد كما في قول قوله واصحابها يحكمز وبعد اما بعد ولم يتغير فيها الا
الواو واما بعد فاعلا وهذا هو الاصل الثاني واما الاصل الاول فسيأتي في قوله والاصل هما يكون
فان لم يتغير بعد فغير من المؤلفين اذ قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم فانما كان رسالته ما صلاها وهو
اما بعد في خطه ورسلته للملك وما ثبت للاصل ثبتت للفرع واختلفت في اول من نقلها فاقول
داود هو السمره وهي فعل الخطب الذي او ثبوتها تفصل بين المقدمات والمقاصد فغير سمره
وقيل ايوب وقيل يعقوب لما جاءه ذلك الموت لعقبه روضه في الاما بعد فانما ارييت حوكنه الملاء
وقيل كعب بن لؤي وقيل يعقوب بن خطانه وقيل ضير بن ساعد الياياري حكيم العرب وقيل سحبان بن
وايل كان بعد المصطفى في زمانه ويترجمه هو اول من نكلها في السمره بقوله لقد علم الركب اننا لان
ان اقلت ما بعد في خطيها فان بدت ان يعقوب اول من قالها وقلنا خطها من ذريرتها اسماء يعقوب
او من قالها بطلانها وان قلنا خطها بن قباير بهيم واينما هو من عامر بن عبد الله بن محمد بن ابراهيم
نوع ضير اول من قالها واوليتها كما في تفسيره قوله بدليل لزوم الفاء الاضافه للمبيان اي بدليل هو لازم
الفاو في هذا استعمال على قولها واصحابها كالميل على كونه وبعد اصلها اما بعد هو لزوم الفاء
في غيرها اي كالميل في غيرها والاصل في مكانها المستعمل بها وهو لا يسم بها فيقولون
اي في قولها واصحابها واصلها في قولها والمراد بلزوم الفاء هنا وجودها وذكرها لا عدمها انما كالميل
بينا في قولها والبا لم تكن وجعل صلوة برسها لانها ليس فيها التعليل والفاء لا تناسب الاما في التعليل
ووجه الالاتر من هذا الريد ان المتعلق لا يقع الا في حين مبتدأ عام او في جمل من شرط وليست هذه
اللفظة المحيية بغير مبتدأ فتعريفه للشيء من المعلوم ان لا هو وليست من ادوات الشرط فتعريفه ان
اصلها انما يقع اذ شرطه ولما بعد لزوم الفاء لشيء من ادوات الشرط الا ان كان تعريفه ان يكون
اصلها اما بعد قوله غالبا اي في كل المواضع اي ان اكثر المواضع التي يقع فيها اما تلذذها الفاء ويجوز ان
اللزوم في غير الفاء كقوله صلى الله عليه وسلم ما ابا بعد ما ابا رجال لم يحال في حاله وقد في الفاعل في قوله
وفي اي في قوله المراد لزوم في الصورة بل في صور الغلبة فلا مانع ان يبرهن اللزوم الغلبة لا يقال بصور غيره
الفاو مهمته فكلمه بوجهه ان يكون من ذلك فلا يوجد لزوم لان نقله لا في اسم الاربام بل هي
مضمونه لم يسمع او يحتاج عن المانعة ان البقية بانك اللزوم الوقوع كما استرنا اليه انفا قوله
لتضم على المحي في تقديره وانما وقعت الفاء بعدها لتضمها معنى الشرط اي بمعنى فعل الشرط اي
حلولها على الاضافة للمبيان اي بمعنى هو الشرط اي التعليل بمعنى فادتها لارادتها انما تلذذ على ترتيبها
بعدها على تقديره ان الشرط فان وضع التعليل حصوله حصوله جملته اجازت على حصول حصول الشرط
ان يكون المقدر وانما لم يثبت لان ما ذكره لا يخرج اللزوم بل يخرج الوقوع فان اريد باللزوم الوقوع وفي
ضعفها مع تضمها ما ذكرها هو سطور في ثبوت الغلبة من ان علته لزوم الفاء بعد اعني اما دون
فيها من ادوات الشرط مع انها اعني الفاء لا تلزم شيئا الا اذا اوصل الجواب لبيان اذ الفاء
بان كان شرطه المواضع المفضولة في قوله اسبغية طلبية ويجامد وتما ولين وقد وبالتمهين

والمراد بالاصلها حق
التي يكون يكون عليه
فان لا ساكنة بالقوة لا
بالفعل وليس المراد ان
شيئا خد في اكلها
واختصر في ص

لان دلالتها على الشرط بطريق النباش عنهما يمكن فلما ضعفت احتملوا لزوم الفاء لكونه على الربطية
فالتقدير لربيت الفاء بعها لتضمها ما ذكر مع ضعفها لئلا ينبتا عما ذكر قوله والاصل على اللغة وهي
لتضم الوب وانما ضعفت معنى الشرط وجعلت محل الاصل هما يكون قوله هما يكون من قيدان يكون
تامند وشيئا فاعلا وورد لزوم خلو خبر المبتدأ من عابدين وزيادة من في الاثبات وان اجيب عن الثاني
بانها زاوية في شبه الفاعل وهو الشرط فالاول وان تكون ناقصة واسمها ضمير مستتر راجع لهما وسمي شيئا
لها وكونه البيان ورجوع الضمير اليها دليل على اسميتها لان لا يبدى ولا ترجع الضمير الا الى الاسم والاول
على هذا ان البيان لا يبدى ان يكون معيناً بينا بغير معين لاننا نقول لفقد هاتر اسميه ورفع قوله
اذا نفع محض وجهه وبعد اجز يمكن اي كما هو حاصله اي بناء على انه من معلقة الشرط فالعلق
عليه بقيد باليونان والاول ان تكون من متعلقات الجز اي هما يكون من شيء موجودا في قول العبد الالاتر
في اورس دائرة المعلق عليه في مطلق وان كانت الدنيا لا تخلو عن شيء مقيد اي في المعلق
عديم تحقيق كالمحال فيكون المعلق محققا وكونه مطلقا وانما هو محسب المظهر وجوه اللفظ
والا فلا فرق بينهما في الواقع وفي فالجز محذوف اي موجودا في الدنيا وجملة مبتدأ ولا اسمية
لان المبتدأ ويكون شرط والفاء لازمة في جوابه بخلاف في جملتها وانما هي في المبتدأ وانما هي في
معناها فلنضمها معنى الشرط لانها الفاء اللازمة للشرط لعلها ولتضمها معنى الاسم لانها في المبتدأ
الاسم لانها لم يبتدأ اتامة للامم مقام اللزوم والبقاء لانه في الجملة كمن لا يفتقر قيام الاسم بما
تكونه من الفاء لانه الفاء لا مقام اللزوم والبقاء لانه في الجملة كمن لا يفتقر قيام الاسم بما
المقرب لان التقدير في الما المتوفى فالاسم الصاق بتقديره وتولنا في جملة مصانير في قوله لان
اللزوم وذلك لانه الفاء وان قامت مقام الشرط وهو ما قد لجز الالاتر ليست في موضع حقيقة
لان موضع حقيقة ما قبل الظرف على القول بان من موقوف لجز والاسمية بمعنى الاسم تقع
في موضع المبتدأ اذ موضع حقيقة موضع اما الالاتر تابعة ويصنع برجع لقولنا وبقاء لانه
وذلك لانه انما المبتدأ اي علاماته كمن من الاسمية وانما الحمل بينهما فمضوق الاسم متمم له
وجود آثاره في الجملة وكذا علامتا الشرط كمن من الشرط ان التعليل والفاء وانما في قوله الفاء
ابقاؤها في الجملة واعترض بانها من الالاتر لانها لا تستقل بالمفردة ومنها اسم يستقل بالمفردة ويكون
يستقل بالمفردة ايضا فكيف مقام في الاستقلال بالمفردة مقام شيئين كل من اسم يستقل بالمفردة
وايضاب من هو متبوعها بتايس وذلك لان الاسم الالاتر في جملة الفاعل فيلزم ان تكون اما الالاتر على
الزمن باعتبارها يتايسها عن الفعل الذي هو يكثر من غير الالاتر باعتبارها عن الالاتر في هو
هما واجيب بان ليس المراد بانها ما قاما منها انما قوله في معناه وانما المراد بانها
مقامها انما نك على ترتيب ما يوجد على مايتها كالشرط فانها في موقع التعليل حصوله حصوله لجز
على حصوله حصوله الشرط فانها في موقعها من الالاتر لانها تقع على كل شيء عاقلا وعين زانانا وعين
اجيب بانها انما كان ذلك لما في منها من الالاتر لانها تقع على كل شيء عاقلا وعين زانانا وعين
مكنا وعين وهذا الالاتر مناسب هذا لان الغرض التعليل على وجوده في الجملة لانه يكون الالاتر

وهو الفاء وهو
الاسم هو
انصوب هو